

إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

عبد الحليم جدي

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة قالة – الجزائر

~~~~~

### ملخص:

خلال السنوات الأخيرة، وضعت الجزائر آليات قانونية ومالية لضمان إدماج البيئة في عملية اتخاذ القرار التنموي، إذ تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جدية بالاهتمام في العديد من الميادين، منها محاربة الفقر، والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة، لكن المعوقات في التطبيق كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام المناسبة.

**الكلمات المفتاح:** التنمية المستدامة ، الإنفاق البيئي، الاقتصاد الجزائري، التلوث، البيئة، المناخ

### Abstract

Over the years, Algeria has put in place institutional, legal, financial and internal mechanisms to ensure that environment and development are integrated into the decision-making process. Several important work has been carried out within the framework of the development efforts of recent years that fall within the implementation of Agenda 21, Including the fight against poverty, the protection and promotion of health protection, the improvement of human settlements and the integration of environmental decision-making, but the obstacles are particularly large, including funding difficulties, problems related to the ability of technology and the absence of information systems

**Key words:** sustainable development, environmental spending, Algerian economy, pollution, Environment, climate.

## مقدمة:

يعرف العالم مشاكل بيئية تزداد من يوم إلى آخر؛ بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، إضافة إلى نقص الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع ككل. كل هذا سبب خوفًا وسط المجتمع الدولي بضرورة البحث عن الوسائل المناسبة لحل هذا المشكل. من خلال التفكير في مستقبل الأجيال القادمة وحققها في العيش من خلال إطلاق مفهوم التنمية المستدامة كأحد الوسائل الفاعلة التي توفق بين متطلبات التنمية في الوقت الحاضر مع مراعاة ضمان المستقبل.

إن تحقيق الأهداف التي يحددها مفهوم التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم ومنها الجزائر، خاصة في ما يتعلق منها بمعالجة الفقر والبطالة وتحسين مستوى معيشة الفرد. ولتحسين هذه الأبعاد والأهداف انتهجت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية والمالية تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتحسين الإطار المعيشي للفرد مع الاهتمام بالبعد البيئي. ومن خلال هذه الدراسة نحاول تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال التعرض لواقع الاقتصاد الجزائري وكذا الممكن والمتاح للجزائر حتى تتمكن من تطبيق إستراتيجية تنمية مستدامة تحقق بها قفزة نوعية تمكنها من اكتساب مكانة مرموقة بين الدول تحافظ بها على حق الأجيال القادمة في حياة أفضل.

فما مدى نجاعة إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، وما هي الأسباب المؤدية إلى تفاقم المشاكل البيئية ؟

فرضيات الدراسة : لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نفترض الآتي:

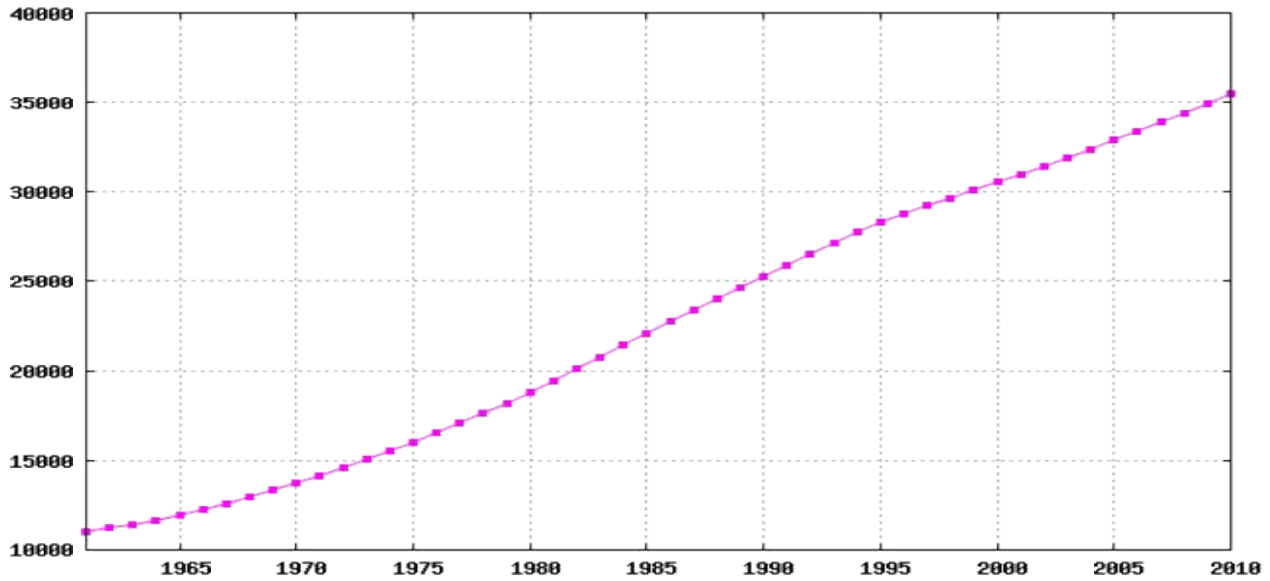
- التزايد السكاني ونسبة التحضر يعتبر سبب رئيسي للتلوث البيئي في الجزائر .
- تعتبر السياسات الجزائرية للتنمية المستدامة غير كافية للوصول إلى تنمية حقيقية تضمن حقوق الأجيال القادمة.
- تملك الجزائر من الإمكانيات ما يؤهلها لأن تكون رائدة في مجال التنمية المستدامة بكل أبعادها .

## 1- الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية و اجتماعية جذرية سجلت من خلالها مؤشرات تنمية معتبرة و يمكن إجمالها في الآتي.

**1-1- السكان:** بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر (1) 41,3 مليون نسمة حتى جانفي 2017 مقابل 40,4 مليون نسمة في جانفي 2016 حسبما أفاد به الديوان الوطني للإحصائيات. ووفقا لأرقام الديوان فإن عدد المواليد الأحياء بين جانفي 2016 و جانفي 2017 بلغ 900 ألف نسمة أي بزيادة نسبتها 2,2%. وأوضح الديوان أن عدد السكان المقيمين بلغ 40,836 مليون نسمة حتى جويلية 2016 بزيادة 886 ألف نسمة مقارنة بجويلية 2015 أي بنسبة نمو طبيعية بلغت 2,17%. وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات في نفس الوقت حسب شروح الديوان الذي يتوقع أن يبلغ عدد سكان الجزائر 42,2 مليون نسمة في جانفي 2018 في حال استمرار وتيرة النمو المسجلة في 2016 خلال عام 2017.

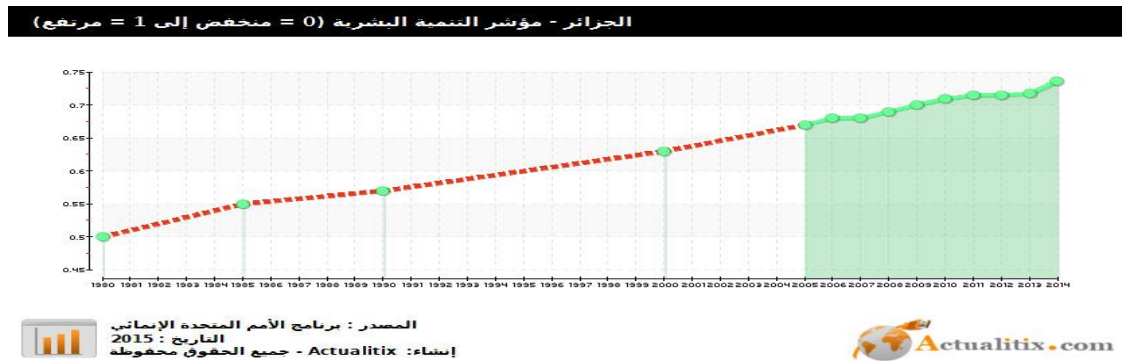
شكل رقم (01): تطور عدد السكان في الجزائر



المصدر: <http://www.ons.dz/> تاريخ الاطلاع 2018/01/10 على الساعة 13.30

يتوزع سكان الجزائر بشكل غير متساو إطلاقاً على الأراضي الإقليمية، يعيش 91٪ من السكان على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط بنسبة 12٪ من إجمالي مساحة الأراضي في البلد(2). تمثل الولايات الـ 12 ذات الكثافة الأقل من 20 ساكن في كل كيلومتر مربع (الجلفة والأغواط والوادي والنعامة والبيض وورقلة وغرداية وأدرار وبشار وتمنراست وإيزي وتندوف) 89٪ من مساحة البلد إلى حوالي 13٪ من السكان. أما الولايات الـ 36 الأخرى، التي يزيد كثافتها عن 20 ساكن في كل كيلومتر مربع، وكلها تقع في شمال البلاد، فهي تمثل 11٪ من المساحة (حوالي 240 ألف كم<sup>2</sup>) وتمثل 87٪ من السكان. من بين هذه 36 ولاية شمالية، تواجد أعلى كثافة في جميع أنحاء المدن الكبرى (الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة)، تليها الولايات الساحلية الأكثر ريفية (الشلف، تيبازة، تيزي وزو وجيجل وسكيكدة، الخ)، ثم الولايات الداخلية (غليزان، معسكر، المدية، سوق أهراس، الخ)، وأخيراً الولايات القروية الصحراء الكبرى (تبسة، المسيلة، تيارت، سعيدة، الخ)(3). يعيش 45 في المائة من السكان في المناطق الحضرية، يستمر التحضر على الرغم من الجهود الحكومية الرامية إلى تثبيت الهجرة إلى المدن. يعيش حالياً 736,182,24 جزائرياً في المناطق الحضرية، بينما يعيش نحو 5,1 مليون بدوي في المنطقة الصحراوية. وعرفت مع هذه الزيادة السكانية ارتفاعاً في مؤشر التنمية البشرية كما يوضح الشكل (2):

شكل رقم (02): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر 1980-2015



**2-1- النمو الاقتصادي(4):** بعد توقع صندوق النقد الدولي أن تقترب الجزائر من التوازن المالي مع بداية 2019، جاء دور البنك العالمي، ليؤكد هذه التوقعات. مشيراً إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر «يسير في الاتجاه الصحيح» سنة 2017 بالرغم من انخفاض أسعار النفط العالمية وذلك بفضل الإنتاج العالي للمحروقات(5).

وأوضح البنك العالمي في هذه الطبعة من التقرير المخصص لأزمة اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن النمو الاقتصادي «القوي» الذي سجل في مطلع السنة الجارية قد تعزز «بنمو عال لإنتاج المحروقات والنفقات العمومية التي فاقت التوقعات». مضيفاً أنه في الثلاثي الأول ارتفع نمو الناتج الداخلي الخام بـ 3,7% بسبب الإنتاج العالي في قطاع المحروقات الذي ارتفع بنسبة 7,1%. كما تراجع النمو في القطاع خارج المحروقات ليستقر في حدود 2,8% مقابل 4% خلال نفس الفترة من سنة 2016. بيد أن البنك العالمي يرى أن النمو سيشهد تباطؤاً خلال السداسي الثاني من سنة 2017 وفي سنة 2018 مع إجراءات التطهير المالي التي تأتي بشمارها. وعليه، فإن «نمو الناتج الداخلي الخام من المنتظر أن يستقر في حدود 2,2% في سنة 2017 وسيجد صعوبة في تجاوز عتبة 2% خلال 2018-2019»، حسب ذات التوقعات(6).

شكل رقم (03): تطور معدلات النمو في الجزائر.



<https://tradingeconomics.com/images/analytics/analytics-chart-0.png>

المصدر:

على مستوى الجبهة الخارجية، أبرز البنك العالمي أن المعطيات الأولية تشير إلى أن الواردات قد تقلصت قليلا بنسبة 0.14 % خلال الثلاثي الأول من سنة 2017، بفعل رخص الاستيراد الجديدة الرامية إلى الحد من عجز الحساب الجاري، في حين سجلت الصادرات ارتفاعا معتبرا (بنسبة 35.3 %).

كما تجدر الإشارة أنه «مع العجز المستمر والتدفقات المحدودة لرؤوس الأموال فإن الاحتياطات الدولية حتى وإن ما زالت معتبرة قد تناقصت بشكل سريع بينما بقي الدين الخارجي في مستوى جد منخفض». وبالموازاة مع ذلك، ارتفع معدل البطالة بحوالي نقطتين 2 مئويتين وذلك بسبب النمو الضعيف في القطاعات خارج المحروقات ليستقر عند 12.3 % خلال الأشهر 6 قبل أبريل 2017. وترى هذه المؤسسة المالية العالمية أن عجز الحساب الجاري من المتوقع أن ينخفض قليلا ليستقر عند ما دون 10 % في سنة 2019 وهو أمر يمكن التحكم فيه بالنظر إلى مستوى الاحتياطات. على صعيد آخر، أكد البنك العالمي بأن إصلاح «سياسة دعم الأسعار السخية وغير الفعالة» تتطلب إجراءات حماية اجتماعية أحسن ونظام تحويلات نقدية موجهة توجيها جيدا وكذا حملة إعلامية شاملة». ويضيف التقرير أن بعضا من إجراءات المرافقة تم إعدادها ليتم تنفيذها على المدى المتوسط. وخلص البنك العالمي إلى أن «الإصلاحات المرتبطة بالدعم تتطلب تسييرا حذرا من أجل الحفاظ على المكاسب في مجال الحد من الفقر».

للإشارة، سبق لصندوق النقد الدولي أن توقع أن يستقر عجز الرصيد المالي الشامل للجزائر، بعد اتساع رقعته سنة 2015 إلى 15.3- بالمائة. في حدود 3.2- بالمائة في الناتج الداخلي الخام في 2017 و 1.1- بالمائة في 2018 قبل أن يواصل تراجعها إلى 0.5- بالمائة في الناتج الداخلي الخام في 2019 و 0.1 بالمائة في 2020، حسب توقعات صندوق النقد الدولي الواردة في تقريره «مرشد المالية العمومية» والذي يدرس سير سياسات الميزانية في العالم. ومن المقرر أن تمثل مداخيل الجزائر 32.3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في 2017 مقابل 29 بالمائة في 2016، وهو ارتفاع قد يعود إلى تحسن أسعار البترول هذه السنة (7).

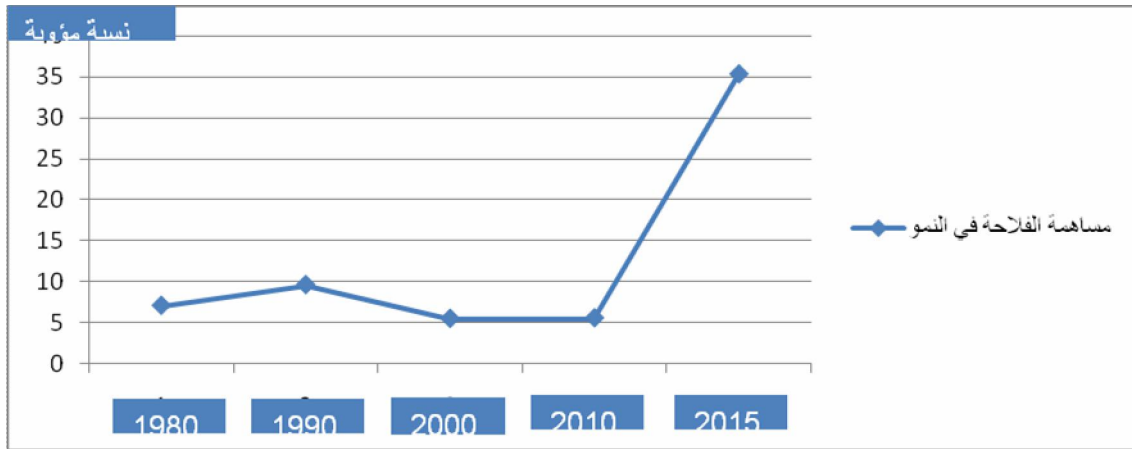
**1-3- الزراعة و الإنتاج الزراعي (8):** يبدأ التفكير في تنمية اقتصادية مستدامة بجعل الفلاحة أولوية، فهي المحرك الأساسي لباقي القطاعات فنمو قطاع الفلاحة هو أساس الثروة الصناعية منتصف القرن الثامن عشر في أوروبا. أما القطاع الفلاحي الجزائري فهو عاجز عن تحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة فضلا عن تحقيقه للاكتفاء الذاتي، فهو يعاني عجزا بنسبة 30% في مجال الإنتاج الزراعي، وتحديدًا في جانب الحليب واللحوم الحمراء والحبوب التي تستورد منها الجزائر سنويا أكثر من 50% من احتياجاتها، رغم أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو 8.5 ملايين هكتار. وتمتلك الجزائر نحو عشرين مليون هكتار من السهول وتسعة ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري، و 4.2 ملايين هكتار من الغابات. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر من إجمالي المساحة الكلية بنحو 3.1%، في حين تقدر نسبة الأراضي الزراعية المروية بـ 2.6% منها، وهو يعد مؤشرا ضعيفا ودليلا على أن أغلب الأراضي تعتمد على مياه الأمطار. أي أن عدم انتظام هطولها خلال الموسم الواحد يعرض المراعي الطبيعية والثروة الحيوانية لهزات إنتاجية من حيث تذبذب أعداد الحيوانات، كما يعرض الزراعة المطرية لحالة من عدم الاستقرار، من حيث المساحة، أو من حيث المردود. وتجدر الإشارة إلى تراجع مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري من 13% عام 1989 إلى 9.3% في 2013، وأقل من ذلك في 2015. ويرجع ذلك إلى عدم جدوى الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في إطار التحول لاقتصاد السوق. كما أن الصادرات

الزراعية في الجزائر بلغت 170 مليون دولار في 2012 مثلا، في حين قدرت الواردات الغذائية للسنة نفسها بنحو 7.53 مليارات دولار؛ مما يعكس حجم الفجوة الغذائية وقيمة العملة الصعبة التي يتم استخدامها سنويا لتغطية فاتورة واردات الغذاء المرتفعة.

وأسهمت عوامل أخرى في تراجع أداء قطاع الزراعة، أهمها التباطؤ النسبي في استصلاح الأراضي الزراعية، واستمرار تراجع الإنتاج، إلى جانب تدهور الأراضي الزراعية بفعل عوامل الانجراف واستنزاف التربة والتوسع العمراني وضعف البحوث في مجال الزراعة. ورغم أن القطاع الفلاحي يوظف 250 ألف فلاح فإن ندرة العمالة من أكبر المشاكل التي يعاني منها القطاع، في ظل غياب شبه تام للحماية الاجتماعية لهؤلاء، كما نسجل أيضا تعرض الكثير من المنتجات إلى التلف بسبب غياب مصانع التحويل، وخير دليل على ذلك الكميات الكبيرة من الطماطم التي يتم رميها بمنطقة وادي سوف.

إن المتتبع لمداخل القطاع الفلاحي يلاحظ ضعف مساهمته في معدلات النمو الاقتصادي حيث لم تتعدى منذ سنة 1990 حدود 9 في المائة وذلك حتى سنة 2011، لكن حققت هذه النسبة حققت قفزة نوعية سنة 2015 إلى 35 في المائة بفضل سياسة التجديد الريفي والفلاحي، لكن عموما نسبة المساهمة لا تتعدى 9 في المائة إذا استثنينا السنوات الأخيرة، وهي نسبة ضعيفة جدا.

شكل رقم (04): مساهمة الفلاحة في معدل النمو في الجزائر 1980-2015



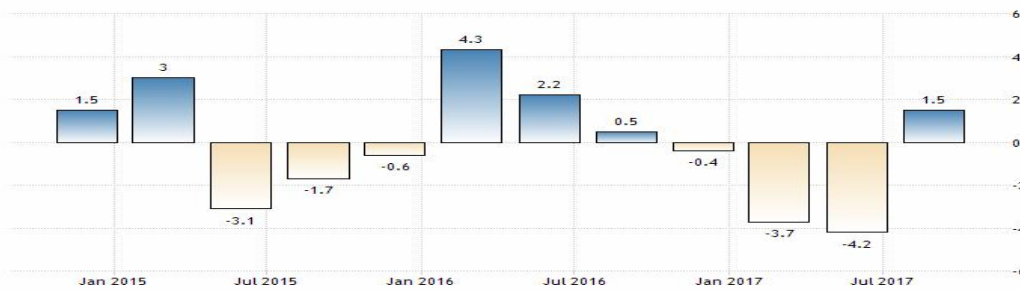
المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي.

إن متوسط مساهمة الفلاحة في النشاطات المنتجة للفترة 1980/ 2015 قارب 11 في المئة محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، وذلك نتيجة إلى النمو السريع الذي حققته القطاعات غير الزراعية، وهذه النسبة ثابتة تقريبا رغم الجهود المبذولة لدعم القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة، وهو مما يدل ضعف مكانة القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والأشغال العمومية والخدمات.

**1-4- الصناعة (9):** تعد الصناعة في الجزائر أحد الركائز التي يستند عليها الاقتصاد الجزائري، وخاصة صناعة الهيدروكربونات المنتجة إلى قطاع صناعة التعدين، وعلى الرغم من تنوع إنتاجية هذا القطاع إلا أنه متواضع في المردود، وتشكل صناعة الهيليونيوم في البلاد 13% من إجمالي الناتج المحلي، وشكلت المحروقات المنتجة حوالي 2.9% من إنتاج الغاز الطبيعي

في العالم الكلي، وحوالي 2.2٪ من إجمالي إنتاج النفط الخام العالمية خلال عام 2006 م، وأنتجت الجزائر في عام 2006 م حوالي 38914 طناً من الذهب الخام بمتوسط 9.57 من الذهب الخالص من كل طن. وقد كانت بداية بروز صناعة التعدين في البلاد من عام 1970 م، واعتمدت الصناعة آنذاك على العديد من المعادن كالحديد، والفوسفات، والزنك، وكل ذلك من خلال شركة التعدين والتنقيب الدولية بالتعاون مع الشركة الوطنية للبحوث المعدنية والتنقيب، وفي مطلع عام 2000 م اقترحت الحكومة قراراً يسمح للمستثمرين الأجانب لتطوير الرواسب المعدنية التي تحتفظ بها شركات التعدين الوطنية بالتعاون مع مكتب البحوث الوطنية للجيولوجيا والمعادن، بالرغم من أن الرواسب المعدنية توجد في المناطق النائية التي تفتقر إلى البنية التحتية لتنميتها. الأثر الاقتصادي تعود النسبة العليا من الإيرادات إلى قطاعات الغاز الطبيعي، والبترو، والتصنيع حيث بلغت هذه القطاعات الصناعية نسبة دخل للحكومة تُقدر بـ78٪، وذلك بسبب الزيادة المستمرة في الأسعار العالمية للنفط الخام والغاز الطبيعي، وساهم قطاع التعدين في توظيف أكثر من 28 ألف شخص (10).

شكل رقم (05): الإنتاج الصناعي في الجزائر



المصدر : <https://ar.wikipedia.org/wiki/> الصناعة في الجزائر 2018/01/13

وضعت الجزائر مؤخرا إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي و التي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، في هذا المنظور، تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة. كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية و وضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع و تشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية (11).

**1-5- المناطق الحضرية في الجزائر:** إن ظاهرة التحضر التي أصبحت منتشرة في كثير من المراكز العمرانية في الجزائر صارت تواجه العديد من المشاكل منها ما يلي :

-ارتفاع معدلات النمو الحضري التي أصبحت تتراوح ما بين 3-6٪ سنويا في مختلف إحجام المدن الجزائرية

- عدم القدرة على السيطرة على التوسع الحضري و احترام مخططات التهيئة والتعمير بسبب الاختلال في التوازن بين سرعة نمو النسيج العمراني وقلة إمكانيات وسائل المراقبة أو انعدامها في بعض الأحيان.

- فقدان السيطرة الأمنية على المدن نتيجة النمو العمراني المفرط والغير المخطط أي أن ظاهرة التحضر في الجزائر والإشكاليات الناتجة عنها يمكن إرجاعها إلى سببين رئيسيين هما:

- الموجات المستمرة لتوافد من الأرياف نحو المراكز الحضرية بسبب الاكتظاظ وتناقص فرص الشغل وعدم تطوير وتهيئة الأرياف. وكمحاوله للحد من ظاهرة التحضر الحتمية في الجزائر وضع الخبراء والباحثين المهتمين مجموعة من المحاولات والإستراتيجيات والبدائل التي يمكن اعتبارها وقاية لنمو الحضري المتوقع مستقبلا، والتي نذكر منها:
- تحديد الطاقة الإستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق محدداتها وإمكاناتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية و ظاهرة المجتمعات الحضرية، التي بدأت تظهر في الجزائر حيث تداخلت حدود بعض المراكز الحضرية ومجالاتها حتى أصبح من الصعب تعريف الحدود الوسطية لهذه المراكز بسبب تلاحم نسيجها العمراني ولذا يجب الاستفادة من تجارب البلدان التي سبقتنا فبهذا المجال وذلك بتقسيم المجتمعات الحضرية إلى وحدات إدارية تتمتع بدرجة من الاستقلالية ولعل العدد المناسب لسكان الوحدة الحضرية الواحدة يتراوح ما بين 20-40 ألف نسمة حتى تسهل عملية التسيير الوحدة.
- بناء هيكله حضرية متزنة عبر مختلف جهات التراب الوطني مع عدم التركيز على العاصمة أو المدن المتر وبولية، المدن الجهوية الكبرى، من أجل إيجاد نوع من التوازن بين أحجام التجمعات الحضرية من جهة ولتوجيه النمو العمراني نحو مراكز حضرية ثانوية بدلا من التركيز على المدن الكبرى.
- تهيئة إقليم المدينة لتخفيف من الضغط المركز على المدينة إداريا و اقتصاديا.
- تشجيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف وذلك عن طريق عدة إجراءات تحفيزية وهي كما يلي :
- تنمية المناطق الريفية والعمل على أن تتحول المراكز الريفية إلى مناطق جذب سكاني.
- تطوير وسائل النقل والمرور بين المدينة ومناطق الخدمات والعمل من جهة والمستوطنات الريفية المجاورة من جهة أخرى بحيث تصبح رحلة العمل اليومية أو قضاء الحاجة غير متعبة وليست طويلة زمنيا.
- وضع إستراتيجية محكمة لمقارنة المساوي والانحرافات الاجتماعية والحد من انتشار في الأرياف، وتحويل الأوساط الريفية المجاورة إلى أماكن لراحة والهدوء والرياضة، بعيد عن الضوضاء والتلوث البيئي
- ينبغي أن تصاحب التهيئة العمرانية في المراكز الحضرية تهيئة ريفية متوازنة بنفس المستوى أو أكثر نسبيا وفي هذا ظهرت نظريات واتجاهات عديدة نذكر من بينها (التنمية الريفية المتكاملة، الترويج الريفي).

## 2- أهم المستجدات على الصعيد العالمي التي تؤثر على الجزائر(12):

يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

- 2-1- العولمة(13): تمثل ظاهرة العولمة الاقتصادية أحد أبرز التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في أزمنة نهاية القرن العشرين والعولمة الاقتصادية مرحلة من مراحل تطور المنظمة الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات إنتاجية كونية وهيمنة معلومة علي موارد الكوكب وإدارة اقتصادية شديدة المركزية للعلاقات الاقتصادية العالمية ومحريات ومغريات الاقتصاد العالمي وشيوع منطق القرار الاقتصادي المعولة ومقومات

السيادة الاقتصادية العالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية والسيطرة العولمة على حركة التصنيع والتكنولوجيا وتستند العولمة إلى مرجعيات غاية في الأهمية بالنسبة لاقتصاديات الجنوب ومنها الاقتصاديات العربية ويشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعض الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارها ولا قيمة لسلع دون أسواق تستهلكها .

**2-2- الاتجاه إلى اللامركزية(14):** إن مصطلح اللامركزية يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمركزية، وإن كلا المفهومين يوضح درجة التفويض، ويمكن تصور هذين المصطلحين على إنهما نفايتين متعاكستين لحوار التفويض حيث يشير إلى أن اللامركزية تدل على أقصى تفويض للأنشطة الوظيفية ومن صلاحية اتخاذ القرار للمرؤوسين، في حين تدل المركزية على عدم وجود التفويض. إن أهمية توزيع السلطات في نط اللامركزية لا تتعلق بنوع السلطة المفوضة وإنما تتعلق بالسلطة التي يتم تفويضها، فعلى مقدار السلطة تتحدد اللامركزية :

- عدد القرارات التي يتخذها المسؤولون في المستويات الدنيا ومدى تكرارها، إذ كلما زاد عدد هذه القرارات ازدادت درجة اللامركزية.

- أهمية القرارات، إذ كلما كانت القرارات التي تتخذ في المستويات الدنيا على جانب كبير من الأهمية، أمكن القول إن النظام يتجه نحو اللامركزية.

- تعدد المهام، إذ كلما تعددت المهام أو العمليات التي تتأثر بالقرارات التي يتخذها المسؤولون في المستويات الإدارية الدنيا، كان النظام أقرب إلى اللامركزية.

- مدى الرقابة التي تفرضها المستويات العليا على القرارات التي تتخذها المستويات الأدنى، فكلما قلت هذه الرقابة، كان النظام أقرب إلى اللامركزية.

**2-3- تحرير التجارة الخارجية(15):** كنهج حديث تبنته الاقتصاديات المعاصرة بشكل قوي تبعا للنظرة التقليدية السائدة في القرن الثامن والتاسع عشر حول التجارة الخارجية، تعتبر هذه الأخيرة الجسر الذي يربط بين الدول لتصريف فوائض منتجاتها، من خلال القيام بعمليات التصدير والحصول على احتياجاتها من خلال اللجوء إلى عمليات الاستيراد، لذلك فإن النظرة الحديثة للتجارة الخارجية ينظر إليها في الغالب على أنها تلعب دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية. والحقيقة أن لهذه النظرة جذورها التاريخية في الفكر الاقتصادي أين يبرز رواد المدارس الاقتصادية المنادين والداعين إلى الحرية التجارية، من ذلك كله سنحاول في هذا العنصر عرض النظريات الداعمة لهذا الاتجاه عبر المراحل التاريخية وفقاً للتطورات في الاقتصاد العالمي والأصوات المنادية بالحرية التجارية كدافع للنهوض باقتصاديات الشعوب والبلدان.

**2-4- الطلب العالمي على النفط:** للنفط تأثير ملحوظ على الناحية البيئية والاجتماعية، وذلك من الحوادث والنشاطات الروتينية التي تصاحب إنتاجه وتشغيله، مثل الانفجارات الزلزالية أثناء إنتاجه والحفر، تولد النفايات الملوثة. كما أن استخراج البترول عملية مكلفة وأحيانا ضارة بالبيئة، بالرغم من أن (جون هنت) أشار في عام 1986 إلى أن أكثر من 70% من

الاحتياطي العالمي لا يستلزم الإضرار بالبيئة لاستخراجه، وعديد من حقول النفط تم العثور عليها نتيجة للتسريب الطبيعي. في نفس الوقت يزعج استخراج النفط بالقرب من الشواطئ الكائنات البحرية الحية ويؤثر على بيئتها. كما أن استخراج النفط قد يتضمن الكسح، الذي يحرك قاع البحر، مما يقتل النباتات البحرية التي تحتاجها الكائنات البحرية للحياة. كذلك نفايات الزيت الخام والوقود المقطر التي تنتشر من حوادث ناقلات البترول تؤثر بطريقة كارثية على بيئة الكائنات الحية المهددة بالموت والفناء في ألاسكا، وجزر جالاباجوس وأسبانيا، وعديد من الأماكن الأخرى (16). ومثل أنواع الوقود الحفري الأخرى، يتسبب حرق النفط في انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وهو ما يساهم في ظاهرة الانحباس الحراري. وبوحدات الطاقة فإن النفط ينتج كميات  $CO_2$  أقل من الفحم، ولكن أكثر من الغاز الطبيعي. ونظرا للدور الرئيسي للنفط والبتزين في النقل الشخصي والعام، فإن تخفيض انبعاثات  $CO_2$  تعتبر من المسائل الشائكة في استخدامه. وتجري مصانع السيارات بحوثا لتحسين كفاءة محركات السيارات، كما هناك أفكار لاحتجاز ذلك الغاز الناتج من المحطات الكهربائية وضخها تحت (الأرض).

**2-5- تنامي دور المجتمع المدني و القطاع الخاص:** حيث يعتبر العمل الإنساني مسؤولية مجتمعية لجميع أفراد وتكوينات المجتمع وفي مقدمتهما منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. في الأوقات والظروف الطبيعية وفي الظروف الطارئة وخاصة خلال النزاعات المسلحة تكون المسؤولية أكبر كون المؤسسات غير الحكومية تكون هي الأمل الوحيد للعمل الإنساني لتحقيق الحياض الإيجابي في عملها و لانشغال الدولة بأجهزتها المختلفة بالصراع المسلح وأيضا حرية حركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في العمل الإنساني بعيداً عن الروتين الرسمي .

### 3- التحديات الأساسية التي تحكم برامج التنمية في الجزائر:

**3-1- النمو الديموغرافي:** كانت الجهود التي بذلتها الدولة في حملة تنظيم الأسرة ناجعا، وخلقت: اللجنة الأسرية خلال الثمانينات، التي كان مبدؤها، وضع التوازن بين الموارد الاقتصادية والمجتمع. ثلاث سنوات بعدها، دعم صندوق دعم الأسرة الدولي هذه المنظمة، في زيادة الرعاية بالأم والولد، دعم التوعية بوسائل منع الحمل كذلك. كان هذا الصندوق وراء ترشيد سياسة الدولة في هذا المجال. 35% من النساء استعملت أحد وسائل منع الحمل أواخر الثمانينات

**3-2- هدر الكثير من الإمكانيات:** تتميز الجزائر بعدة إمكانيات من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا وقربها من السوق الأوروبية وشريط ساحلي طوله 1200 كلم يطل على السوق الأوروبية، فضلا عن الموارد المائية والبشرية والمالية التي تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي بل وفائض تستطيع من خلاله تحقيق تنمية مستدامة بكل أبعادها. ويمكن تلخيص هذه الموارد في الآتي:

**3-2-1- الموارد المائية:** رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم<sup>2</sup>، إلا أن 93 في المائة من هذه المساحة، توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8 في المائة، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 في المائة من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط نحو 192 مليار م<sup>3</sup> بنسبة 92 في المائة. إضافة إلى مياه الأمطار هناك المياه السطحية المتمثلة في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م<sup>3</sup>/ السنة و 13.5 مليار م<sup>3</sup>/ السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا

في كل تراب البلاد، حيث تحتوي الأحواض المتوسطة الشمال على 11.1 مليار م<sup>3</sup> وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م<sup>3</sup> ، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار متر مكعب .6 وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية بلغ سنة 2009 عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود ب 66 سد بطاقة إستيعابية تقدر ب 7.5 مليار متر مكعب. أما بالنسبة للمياه الجوفية تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، 90.000 ينبوع و 23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها تقدر بحوالي 7 مليار م<sup>3</sup> في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال 2 مليار م<sup>3</sup> / 3 السنة والجنوب 5 مليار م<sup>3</sup> / 3 السنة، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 في المئة 1.8 مليار م<sup>3</sup> / 3 السنة، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض 8 ، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية 75 في المائة تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا . أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و 300 ألف كلم<sup>2</sup> على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.

3-2-2 - الموارد الأرضية: للجزائر رصيدها من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة 20 في المائة من المساحة الزراعية الكلية، وعند مقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث تشير إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7.951.402 هكتار خلال 2009 وتراوحت المساحة الزراعية بين 7.231.000 هكتار و 8.435.000 هكتار خلال - الفترة 1980 و 2009 على التوالي، تشغل المساحات الموسمية حوالي 50 في المائة منها . حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب 926.000 هكتار بنسبة 12.33 في المائة(17).

3-2-3 - الموارد البشرية: باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325 مليون وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و 3.152 مليون عامل - عامل خلال الفترة 2009/1980

#### 4- المجهودات المبذولة لحماية البيئة مع تحقيق التنمية في الجزائر:

4-1 معوقات حماية البيئة في الجزائر: كان لزاما على الجزائر مثل باقي دول العالم إقامة توازن بين حماية البيئة و متطلبات التنمية من خلال الإدارة الرشيدة للموارد المستخدمة في عملية التنمية، لكن هذه الإجراءات تعرضت لمعوقات يمكن تلخيصها في التالي(18):

- مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية: حيث انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980 م، و يتوقع أن يقل عن 0.15 هكتار في الوقت الحالي إذ نجد مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني.

- تلوث البيئة: نظرا للنمو السكاني المتزايد بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحمله، فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر حوالي 7 مرات منذ 1962- إلى يومنا هذا من 6 مليون إلى أكثر من 41 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنويا كما ذكرنا ذلك سابقا ( راجع الشكل 01).

- مشكل التصحر: فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى التصحر.

- تلوث الهواء: ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب، و يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا.

- تلوث المياه: تبين دراسة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر، عن نوعية المياه المستهلكة أن 40 % منها ذات نوعية جيدة، و 45 % ذات نوعية مرضية بينما 15 % ذات نوعية رديئة(19).

4-2 تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة: بالرغم من وجود سياسات تستهدف مجال التنمية المستدامة؛ إلا أنها تبقى غير منتظمة وغير مقيمة، و من أهمها(20):

4-2-1 بالنسبة لتلوث البحر و المياه: كانت مساعي الحكومة الجزائرية من خلال جلب المعدات اللازمة لمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات المخابر، وهذا بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث المترتب عن المحروقات. كما ترتبط الأشغال الجارية بإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، وهذا من خلال إعادة تأهيل 10 مدن يفوق عدد سكانها 2 مليون نسمة، وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية، إضافة لمبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير وإدارة الموارد المائية. و فيما يخص الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة و بعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا. إلى جانب فرض إتاة المحافظة على جودة المياه، حيث جاء قانون المالية لسنة 1996 م ليؤسس إتاة على جودة المياه والتي تجي لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، وهي تحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها.

4-2-2 بالنسبة لتلوث الجو: اتخذت الحكومة عدة إجراءات منها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية من الملوثات، والتحول إلى مصدر جديدة للطاقة الكهربائية أو الطاقة الشمسية، فبدأت بتعميم استخدام غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البترين الخالي من الرصاص، حيث يسجل خلال سنة 2009م حوالي 40000 سيارة حُوّلت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز 160 محطة منتشرة عبر كافة الإقليم.

4-2-3 بالنسبة لتحسيس البيئي: كانت السياسة البيئية الناجحة هي تلك التي تمهد الطريق أمام تكوّن وعي بيئي، حيث يتم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع إيكولوجية.

4-2-4 في مجال الغابات: تهدف الإستراتيجية المنتهجة في الوقت الحالي إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة، ومراعاة أهمية البيئة من أخرى، والعمل على المكثف لإعادة تهيئة 03 ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف.

4-2-5 في مجال النفايات الحضرية والصناعية: وفي هذا الصدد أصدرت الجزائر قانون تهيئة الإقليم الجزائري في 2001 الذي بموجبه انطلقت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة، من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة و بالفعل، شهدت سبع ولايات في البلاد، هي الجزائر، سكيكدة، غرداية، تلمسان، المسيلة، باتنة و تنظيم ورشات دامت كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين، وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة، وكذلك المسؤولين داخل المنظمات التي تفرز النفايات الخاصة وقد تضمن جدول عمل الورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر، والتسهيلات التي يقدمها القانون الجديد و كذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات.

#### الخاتمة:

رغم أن الجزائر تبنت المفاهيم المتعلقة بالتنمية البيئية المستدامة إلا أن الواقع الجزائري اتسم عموما بمواصفات كانت عائقا كبيرا أمام تطبيق هذه الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المحافظة على البيئة ويكمن تلخيصها في التالي —:

- ارتباط مفهوم البيئة بالنسبة بالمشاريع التي تصنف بالمخرجات الخطيرة على البيئة كالنشاطات الاستخراجية والمحروقات، في حين أن هناك العديد من الأنشطة الأخرى المتعلقة بالعديد من الموارد البيئية الحساسة كالغابات/ مصائد الأسماك والسدود، المياه، مصادر الطاقة الأخرى، التوسع العمراني... الخ، لم يشملها التشريع بالعناية الكافية بعد.
- ضعف القاعدة التشريعية بصورة عامة، كنتيجة حتمية لضعف الثقافة البيئية لدى المسؤول الجزائري.
- ضعف الجانب الرقابي و التقييمي في الجزائر الأمر الذي نتج عنه نتائج سيئة سواء في المجال البيئي أو حتى التنموي.
- و كنتيجة لذلك يمكن إدراج بعض الاقتراحات البديلة التي نراها وسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة:
- العمل على إحداث ثقافة بيئية حقيقية لدى المسؤول قبل المجتمع مع ضرورة مراقبة المشاريع المطلق و تقييم نتائجها و تقويمها في الوقت المناسب.
- ترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة حاليا و تنمية المزيد منها و الحفاظ على نوعية هذه الموارد .
- تنمية واستخدام موارد مائية إضافية من مصادر مائية غير تقليدية
- ترشيد استخدام الموارد المائية في المناطق الصناعية و الحضرية والسياحية.
- دراسة إمكانية مراجعة العائد الاقتصادي و الاجتماعي لاستغلال الأراضي الصالحة للزراعة و التي لم تستغل بعد في ظل المحددات التي ذكرناها و الوسائل الناجحة لإشراك المستثمرين في هذه المشاريع في التخطيط و التنفيذ مع الحد مع وضع برنامج زمني لإعادة تأهيل مناطق المراعي و مناطق الزراعة المطرية .

- استخدام الغاز الطبيعي ما أمكن خاصة مع وفرة هذه المادة في بلادنا مع رفع كفاءة شبكات التوزيع واستكمال إجراءات الوقف الكامل لحرق الغازات المصاحبة لإنتاج البترول و تكريره .
- حظر استخدام الأراضي الزراعية لغير ما شرعت له حظرا كاملا

#### الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup>- <http://www.ons.dz/13.30> تاريخ الاطلاع 2018/01/10 على الساعة
- <sup>2</sup>- [www.worldbank.org/press release Washington](http://www.worldbank.org/press-release/Washington), 25-27/ 5/ 2004
- <sup>3</sup>- <http://www.ons.dz/13.30> تاريخ الاطلاع 2018/01/10 على الساعة
- <sup>4</sup>- <https://el-massa.com/012018/11> تاريخ الاطلاع
- <sup>5</sup>- <http://www.albankaldawli.org> تاريخ الاطلاع 2018/01/10 على الساعة 14.00
- <sup>6</sup>- [www.worldbank.org/press release Washington](http://www.worldbank.org/press-release/Washington), 25-27/ 5/ 2014 .
- <sup>7</sup>- <http://www.albankaldawli.org>
- <sup>8</sup>- جدي عبد الحليم، القطاع الفلاحي كبديل لترقية الصادرات في الجزائر ورقة مقدمة ضمن ملتقى التنويع الاقتصادي في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة قلمة - الجزائر
- <sup>9</sup>- الصناعة في الجزائر / <https://ar.wikipedia.org/wiki/> 2018/01/13.
- <sup>10</sup>- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 آب — 4 أيلول 2002، نيويورك، 2012 ص 120
- <sup>11</sup>- [www.worldbank.org/press release Washington](http://www.worldbank.org/press-release/Washington), 25-27/ 5/ 2014
- <sup>12</sup>- "economic development", Business Dictionary, Retrieved 2-1-2017. Edited2. p.102
- <sup>13</sup>- السيد ياسين العولمة و الطريق الثالث القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1999 ص 125:
- <sup>14</sup>- ماهر الشريف، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الموسوعة العربية، اطّلع عليه بتاريخ 2-1-2017. بتصرّف.
- <sup>15</sup>- العقيد إلياس أبو حودة، "التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية"، الدفاع الوطني اللبناني، اطّلع عليه بتاريخ 2-1-2017
- <sup>16</sup>- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 آب — 4 أيلول 2002، نيويورك، 2002، ص. 10-15.
- <sup>17</sup>- محمد نبيل الشيمي، "التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها"، الحوار المتمدن، العدد 2538، 26 /1 /2009، ص. 8-12.
- <sup>18</sup>- كربالي بغداد وحمادي محمد، إستراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 45، شتاء 2010 ، ص ص 11،12.
- <sup>19</sup>- شرف شمس الدين، "تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو"، دراسة حالة لبعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، حزيران 2005.
- <sup>20</sup>- أسيا قاسمي: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني للسياسات والتجارب التنموية بالجمال العربي والمتوسطي التحديات ، التوجهات ، الافاق باجة (تونس ) 26-27 افريل 2012.